

التكيف القانوني لما نجم عن عمليات مقاتلي حزب العمال الكردستاني(*)

أ. د. عامر عبد الفتاح الجومرد

أستاذ القانون الدولي العام

كلية الحقوق / جامعة الموصل

القدمة :

يشكل حزب العمال الكردستاني أحد أهم المشاكل التي تشغل دول المنطقة، وخاصة تركيا والعراق وإيران.

فمنذ قرابة ثلاثة عقود من الزمن وعمليات مقاتلي حزب العمال مستمرة ضد تركيا سواء أكانت من الأراضي السورية أم بعد ذلك من الأراضي العراقية. ومنذ احتلال الولايات المتحدة العراق دخلت كطرف معني بتلك العمليات والغارات التركية.

إن الكتابة في هذا الموضوع بعيداً عن تقارير ووثائق الجهات المعنية، يواجهها مشكلة رئيسية وهي ان هذا الموضوع يبحث في وقائع حرب عصابات في مناطق جبلية وعرة جداً وفيها غياب السلطة.. لهذا وجدنا في الكتب والتقارير المتاحة حول الموضوع اختلاف في بعض التواريخ والأسماء وحتى في رواية الحدث الواحد.

ان ستراتيجمات معظم الأطراف المعنية في هذا الموضوع ثابتة تكاد لم تتغير، لذا فإنها مستمرة بمبادئها ومواقفها من الأحداث التي هي الأخرى تكاد تتكرر بنفس الظروف، لذا لم نجد داع إلى التطرق إلى أحداث كثيرة متكررة بل تطرقنا إلى أحداث من فترات مختلفة تحيلها يعوض عن الكثير من الأحداث المشابهة.

ولدى اطلاعنا على موضوع حزب العمال الكردستاني لم نجد فيما نشر من تصريحات او عن مباحثات ذكر للقانون وتطبيقه. فكانت السياسة بأسلوب المساومات هي التي اعتمدت ولا زالت في العلاقات بين الأطراف في هذا المجال، وفي هكذا أجواء من العلاقات وإتباع هكذا أسلوب فسيتغيب القانون حتماً.

(*) أستلم البحث في ١٦/٩/٢٠٠٩ .

لقد حاولنا في هذا البحث المتواضع تكيف تلك الوقائع والتصريحات، فكان لا بد من الرجوع إلى خلفياتها التاريخية والسياسية.

البحث الأول

التعريف بحزب العمال الكردستاني

للبحث في مسيرة حزب العمال الكردستاني ومقاتليه لا بد من الرجوع إلى خلفياته التاريخية والسياسية، وذلك لما مرَّ به من تطورات وتغيرات في منهجه الثوري الذي زعزع الأمن القومي التركي، وخلق التوترات في شمال العراق وسوريا وإيران.
أولاً - تسميته:

إن اسم الحزب الثابت حالياً باللغة الكردية بعد أن تغير اسمه وأسماء فروعِهِ هو (Partiya Karkeren Kurdistan) (حزب العمال الكردستاني) وتجري تسميته في الأوساط الكردية بـ (P.Kk). فلا بد من متابعة تسميته من بداية تأسيس نواته للتعرف عليه في متابعته تاريخه. فقد أطلق على نفسه (المنظمة) وهي تسمية ذات معنى عاماً لا يمكن للسلطات التركية إثبات هوية الحزب رسمياً من اسمه الذي قد يدل على أنه من الممنوعات. وبالوقت نفسه هو مقنع في داخل تنظيمه السري على انه تمويه لا يخالف ايديولوجيته. وقد غير التنظيم اسمه عدة مرات فمرة (مؤتمر الحرية والديمقراطية الكردستاني) ويرمز له (KADEK). كما استعمل اسم (Halu Mesru Savumm) (Kuvveti) ويرمز له (HSK)، كما أقامت المنظمة تنظيمات كواجهات لها وعلى رأسها تنظيم (Teyrebazen Azadiya Kurdistan) ورمز له (TAK) كما قامت المنظمة بتشكيل فروع لها متعددة حملت أسماء مختلفة فالذي يهمنا هنا هو: الجناح العسكري في جنوب شرق تركيا (الجيش الشعبي لتحرير كردستان) ويرمز له (ARGK) واستعمل تسمية (قوات الدفاع الشعبية) (HPG). وهناك تكوينات أخرى مثل (مؤتمر حرية وديمقراطية كردستان) و (مؤتمر شعب كردستان) و (مجلس شباب كردستان). إن جميع هذه الكيانات تنتظم كفروع لنفس المنظمة التي تغير اسمها رسمياً في عام ١٩٧٩ عندما أعلن عن تأسيس الحزب باسم (حزب العمال الكردستاني).

وهناك أسماء أخرى لمجموعات نظمت في الجبهة إحداهما: (صقور كردستان الأحرار) التي أعلنت مسؤوليتها عن مهاجمة المدنيين ولكن في الحقيقة كانت المنظمة هي التي تدير عمليات الجبهة.

ولما تبنت المنظمة التنظيم اللامركزي تبنت الفروع أسماء مختلفة لإظهار قوتها. وفي عام ١٩٨٧ انشأ (مجلس شباب كردستان) (YCK) مؤسسة للمنظمة هدفها تنظيم وتجنيد الشباب بصورة أكثر انتظاماً وتوسعت بفروع لها ومن هذه الفروع (حركة شباب كردستان)، (حركة الشباب المستقل في تركيا) و (حركة الشباب الديمقراطي) في إيران والعراق. و (حركة الشباب الحر) في سوريا وأوربا.^(١)

٢ - نشأته:^(٢)

منذ بداية السبعينات عرفت تركيا زخماً من الأفكار اليسارية الثورية التي يتبنى معظمها الماركسية كإيديولوجية. ومن الذين جذبهم هذه الاتجاهات أعداداً من الشباب الكردي (كالشبيبة الثورية). والذي جلبهم إلى هذه التيارات هو طرحها للقضايا القومية ومنها القضية الكردية وإنها خير تجربة ثورية تطبيقاً للماركسية اللينينية التي اعترفت بالقوميات. فتكونت مجموعات متعددة ودار صراع دموي بينها خلال عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩.

وتأسست (منظمة) في أنقرة عام ١٩٧٤ كانت نواتها تدعى " اتحاد طلبة الدراسات العليا في أنقرة " قامت بتجنيد وتنظيم الطلاب بشكل رئيس فترأسها عبد الله اوجلان الذي لقب (أبو)^(٣) وتكونت المجموعة الجديدة باسم " جيش التحرير

(١) عن هذه التسميات انظر:

- Country Reports on Terrorism. Chapter 6 . United States Department of State. 2005-04-27 .

(٢) انظر:

- ميخائيل م. جونتر " الأكراد ومستقبل تركيا " ترجمة: د. سعاد محمد إبراهيم السليمانية. ٢٠٠٧ ص ٣٧ - ٥٠ .

- عصمت ج. عصمت " حزب العمال الكردي " تقرير استانبول ١٩٩٢. (www. Todayzaman.com) -

(٣) ولد عبد الله اوجلان من أسرة فلاحية فقيرة من عشيرة برازي في إحدى قضاء خلفتي بولاية اورفا عام ١٩٤٨

وكان والده ضعيف الشخصية فتولت الأم شؤون العائلة ويبدو هذه الحالة قد أثرت في نفسه فمال إلى التشبه

بالمسيح من جهة وإلى العنف والسيطرة من جهة أخرى. درس الابتدائية في قرية جبين القريبة من قريته وكانت

دراسته الثانوية في مركز قضاء (نزيب) بولاية عنتاب. وكانت رغبته الالتحاق بالكلية العسكرية من جهة

والالتحاق بالجامع الأزهر من جانب آخر. غادر إلى أنقرة ليدرس العلوم السياسية في جامعتها ولم يكمل

الدراسة ترأس اتحاد طلبة الدراسات العليا في انقرة واستمر في قيادة التنظيم إلى أن أعلن عن تأسيس حزب

العامل الكردستاني عام ١٩٧٨ فكان هو رئيس الحزب والسكرتير العام (القائد العام للأمة). انظر: يوسف

إبراهيم الجهماني، اوج الان، تركيا والأكراد. دمشق ١٩٩٩ - ميخائيل م. جونتر. نفس المرجع. - حزب

القومي " وأصبح أعضائها يُعرفون (باتباع أبو). وتركت هذه الجماعة أنقرة عام ١٩٧٥ وتوجهت إلى المناطق الكردية موطنها الأصلي، وخاضت صراعات دامية مع منظمات يسارية أخرى. وفي ٢٧ / ١١ / ١٩٧٨ أعلن رسمياً عن تأسيس " حزب العمال الكردستاني " وبدأ الصراع مع كيانات يمينية وسميت حالة (حرب الريف) وعلى سبيل المثال عمد الحزب إلى اغتيالات عديدة بقصد الدعاية وخلق الرعب في آن واحد.

وامتد نشاط الحزب إلى الخارج فتعاون مع منظمة (ASALA) الارمنية الإرهابية في تفجير القنصلية التركية في ستراسبورج / فرنسا في عام (١٩٨٠). وعندما حدث الانقلاب العسكري في تركيا عام (١٩٨٠) الذي انهى حقبة نشاطات المنظمات اليسارية في تركيا، أصبح أعضاء الحزب عرضة للعقوبات الشديدة فكان مصيرهم إما السجن أو الهروب إلى سوريا.

لقد اختار عبد الله اوجلان الهروب إلى سوريا عام ١٩٨٠ وذلك لوجود منظمات فلسطينية متمركزة هناك تقدم مساعدات إلى منظمات يسارية في تركيا وكان ينتقل بين سوريا ولبنان الذي تحتله القوات السورية. فاتصل في دمشق بتلك المنظمات وكانت لديهم الريبة في بداية الأمر لأنهم يعرفون أن أكراد شمال العراق يرتبطون بعلاقات مع إسرائيل وشاه إيران ولكن استطاع ان يكسب تأييدهم فوافقوا على إحضار رجاله للتدريب لديهم.^(١)

فخلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٤ كانت قيادة حزب العامل ومقاتليه في سوريا ولبنان واستخدموا معسكراتهم المقامة هناك، وعاد قسم من المقاتلين متسللين إلى الريف الكردي التركي وقاموا بهجمات تقليدية كقصف منشآت حكومية وأهداف مدنية منها على علاقة بمشروع (GAP) جنوب شرق تركيا.

٣ - عقيدته :

للتبعية عقيدة حزب العمال الكردستاني، فلا بد من البدء بالتعرف على عقيدة وأفكار مؤسسه وقائده، لأنه هو الذي لعب دوراً مهماً في التنظير له وقيادته.

العمال الكردستاني ودوره في حركة التحرر القومي الكردستاني. ١٩٩٦ (انظر: ميخائيل جونتر مرجع سابق -

يوسف إبراهيم الجهماني. مرجع سابق. (الحزب الديمقراطي الكردستاني / المكتب السياسي. مرجع سابق) .

- Tahiri ,Hussain. ,The structure of Kurdish society and the struggle of a Kurdish state . 2007.Ch.1.

(١) ميخائيل م. جونتر، مرجع سابق ص ٤١.

إن نشأة عبد أوجلان رسمت توجهاته الفكرية. فمنذ ان غادر قريته وعائلته المشتتة متوجهاً إلى انقره كانت تتجاذبه أفكار متنوعة وردود أفعال عائلية واجتماعية كانت قد أثرت عليه في صباه.

فعندما أراد دراسة العلوم السياسية جذبته الفلسفة وراح يلتقط أفكاراً عقائدية متنوعة. ويبدو ان دراسته لم تكن دراسة جديّة ورصينه فلم يتوجه الوجهة الصحيحة في تلقن أفكار الفلسفة الاشتراكية ومنها الماركسية، ومبادئ الدين الإسلامي التي كانت تجذبه من حين إلى آخر بحكم تربيته في صباه. فأراد ان يدخل السياسة وهو يحمل أفكاراً عقائدية متنوعة في أن واحد فقد أثرت عليه سلباً. ولكنه اعتبر ذلك شأنًا عقائدياً. وقد عبر عن ذلك: " الفلسفة والاشتراكية والدين، هذه مفاهيم توحدت وصهرت بي ... لقد صغت شيئاً آخر من هذا الثلاثي بحيث لا ينفصل احدهم عن الآخر، او يستبدل احدهم بالآخر. هذا الأمر لم يتحقق ببساطة وسهولة. لقد تحقق هذا بعد حرب طويلة خضتها مع نفسي." (١)

هذا التنوع من المبادئ العقائدية عند مؤسس الحزب قد انطبعت على المسيرة العقائدية لحزب العمال الكردستاني على الرغم من وجود اتجاهات مغايرة له.

ففي السبعينات من القرن الماضي نشأت منظمات ثورية قومية ويسارية في تركيا وعانت من الانشقاقات والصراعات بينها أدت إلى اختفاء العديد منها وكانت تلد تنظيمات من رحم أخرى مع تحولات عقائدية كان العديد منها تتصف بالتطرف اليساري. وفي عام (١٩٧٥) غادرت مجموعة أوجلان أنقرة وكانت قد قدمت نفسها كجزء من الثورة الشيوعية واتجهت إلى المناطق الكردية موطنها الأصلي. ومع مرور الأيام تطورت عقيدتها فتحوّلت إلى العنف ضد الجماعات اليسارية وجماعات قومية كسياسة للقضاء على الحركات المنافسة وهو أسلوب الحركات الماركسية اللينينية. (٢)

وفي اواخر عام ١٩٧٨ أعلن عن تأسيس حزب العمال الكردستاني في احدى ضواحي مدينة ديار بكر وعُين أوجلان سكرتيراً عاماً له.

فلما كانت غالبية أتباع أوجلان من الطبقة الاجتماعية الفقيرة والنصف متعلمة فقد كان السير حتماً في طريق الصراع الطبقي مستخدمين أبشع أساليب العنف ضد الملاك ولردع وإرهاب الفلاحين بقصد الانصياع لهم. ونظر أوجلان لأتباعه نظرية حول الكفاح والاستشهاد. وخلال تلك الأعوام أعلنت المجموعة إلى

(١) يوسف ابراهيم الجهماني. " اوج الان، تركيا والاكرد " سلسلة ملفات تركية دمشق. ١٩٩٩. ص ٥٤.

(٢) Chris Kutshera, " Mad dreams of independence . www.Todayzaman.com

إقامة امة كردية مفصولة عن تركيا وتوسع هدفها إلى العراق وإيران وسوريا. وتحول الحزب من حزب كردي إلى حزب تركي وهذا التحول يعترف بالسيادة التركية ومن خلال ذلك يطلب الحكم الذاتي عوضاً عن العنف، وانتقد هذا التحول على انه تغيير عقائدي حقيقي. فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي هجر حزب العمال الكردستاني جذوره الشيوعية وحاول ان يكون أكثر ملائمة مع المظاهر الوطنية والمعتقدات الإسلامية.^(١)

وبعد إلقاء القبض على عبد الله اوجلان في عام ١٩٩٩ انقسمت قيادة الحزب إلى فريقين من أكثروا الكلام عن المطالبة بحقوق ثقافية ولغوية والتوقف عن استخدام العنف كمرحلة نضالية. أما الفريق الثاني من المتصلبين الذين يشكلون جناح المقاتلين فقد سيطروا على القيادة ورفضوا وقف إطلاق النار وقاموا باغتيالات لقياديين خالفوهم الرأي.

عرف حزب العمال الكردستاني منذ نشوئه والى الآن حزباً عرقياً يسعى إلى الانفصال مستخدماً الإرهاب والقوة ضد الأهداف العسكرية والمدنية على السواء لغرض الوصول إلى أهدافه السياسية الثورية.

٤ - تنظيماته واستخداماته للقوة:

هجرة كثير من العوائل التركية ومنها الكردية إلى دول أوروبا الغربية بعد عام ١٩٦٠ خلقت جاليات كردية تحسنت أحوالها الاقتصادية ثم الثقافية. فوجد حزب العمال الكردستاني بيئة خصبة لتنظيمه يمارس النشاط دون رقابة واضطهاد كما هو الحال في تركيا.

فأصبحت تنظيمات الحزب منتشرة في أوروبا وفي تركيا أيضاً، وكان لها طلائع استطلاع في كل الجبهات. ووصل عدد المقاتلين في بداية التسعينات حوالي (١٧) ألف منهم ٣٠% نساء من طبقات اجتماعية مختلفة ومنهم بنات العوائل المهاجرة في أوروبا.

وبعد إلقاء القبض على عبد الله اوجلان، انهار هذا الرقم بشكل حاد. ثم تعززت عضوية الحزب خلال عام ٢٠٠٣ عندما تم غزو العراق فارتفعت من قرابة ثلاثة آلاف إلى سبعة آلاف. وفي عام ٢٠٠٨ أصبحت العضوية بين أربعة وخمسة آلاف في معسكرات الحزب في شمال العراق.

ففي عام ١٩٨١ عقد الحزب مؤتمره الأول في لبنان واتخذ قرار إعادة التنظيم والعودة إلى الوطن في لبنان وسوريا وقام بنشاط واسع في سوريا ولبنان وليبيا وأوروبا. وأعد مفاوز صغيرة للعودة إلى الوطن لإعادة التنظيم بعد ان تشتت

(١) انظر: ميخائيل م. جونتر. مرجع سابق.

في أيلول ١٩٨٠ اثر الانقلاب العسكري في تركيا. وكانت مفارز صغيرة تتحرك على كامل منطقة كردستان في تركيا في ظل قيادات موزعة على مناطق متعددة وذلك لصعوبة بناء قواعد ثابتة وكبيرة.

الذي يهمننا هو نوع العمليات العسكرية التي كان يقوم بها الحزب وحجمها ومواقعها كي يتضح لنا طبيعة الحزب ونشاطه.

بدأت العمليات الأولية وهي تجنيد وتدريب الأعضاء على نشاطات الحزب المختلفة. فأول المعسكرات التي أقامها حزب العمال الكردستاني كان في وادي البقاع الذي تسيطر عليه سوريا وذلك في عام ١٩٨٢ بمساعدة ومساندة (منظمة التحرير الفلسطينية) وفي عام ١٩٨٨ انتقل هذا المعسكر الرئيس إلى شمال العراق بعد ان تحشدت القوات التركية بشكل جدي على الحدود مع سوريا مهددة باجتياح منطقة المعسكر. فقامت سوريا بطرد عبد الله أوجلان وأقفلت كل منشآت الحزب. وخلال هذه الفترة أقامت المنظمة ما يشبه المستعمرات في جبل قنديل وضواحيه شمال العراق.

ففي منتصف السبعينات اتبع الحزب العنف الثوري في أنحاء تركيا واتبع الطرائق التقليدية للإرهاب، كمحاولات اغتيال شخصيات بارزة لسبب أو آخر وبدأ باستخدام النظرية المادية للحرب الشعبية. وحاول كسب الجماهير الكردية بالقيام بعمليات خطف وتفجيرات واغتيال مسؤولين حكوميين ورؤساء عشائر مواليين للسلطة.

وفي نهاية الثمانينات وبداية التسعينات حاول الحزب كسب عموم الجماهير الريفية الكردية ذات الطابع الديني. فبدل ايدولوجيته اليسارية اللادينية إلى مرونة عقائدية وذلك بقبوله المعتقدات الإسلامية، كما ترك مهاجمة المدنيين الأكراد التي كانت موضع انتقاد فئات عديدة من مؤيديه وإدانات منظمات حقوق الإنسان.

وبعد إلقاء القبض على عبد الله أوجلان شعرت قيادة الحزب ان قواتهم العسكرية قد تطورت فأرادوا تطبيق النظرية المادية للحرب الشعبية كما ذكرنا والتي تقضي في مراحل معينة تنظيم القتال التقليدي للسيطرة على المدن وإسقاط الحكومة. ولكن هذه العملية لم تتحقق. وزود الحزب تلك القواعد بالخدمات وأقام فيها معسكرات للتدريب ومراكز استخباراتية. وأقام قواعد متنقلة في الجبال على الحدود التركية للقيام بعمليات عسكرية داخل الأراضي التركية. كما أقام معسكرات تدريب لأنصاره في بعض مدن أوروبا ففي هولندا أنشأ معسكرات للتدريب قرب عدة مدن. ولكن دوهمت وتم الاستيلاء على معداتها. ولم تكن تلك المعسكرات للتدريب العسكري فقط بل كانت للتنظيم السياسي والعقائدي أيضاً.

٥ - التسليح والتمويل:

تسليح التنظيمات السرية تتنوع حسب ظروف كل منها. ولكنه من المؤكد لا بد أن تكون دولة أو دول تديم هذا التسليح وإلا فينهار التنظيم. ففي عام ٢٠٠٧ القي القبض على أسلحة من ناشطي حزب العمال الكردستاني كانت قد جُمعت بين عام ١٩٨٤ - ٢٠٠٧. فأعدت القيادة العامة التركية تقريراً مفصلاً تطرقت إلى أمور عديدة وذكر التقرير عن أنواع تلك الأسلحة ومنشئها. والذي يهمنها هي المناشئ.

كان أكثر تلك الأسلحة والمعدات العسكرية من منشأ روسي ثم ايطالي وصيني ودول اشتراكية سابقة وألمانيا وحتى الولايات المتحدة والعراق.

هرب أربعة من أعضاء الحزب من معسكرات شمال العراق وسلموا أنفسهم إلى السلطات التركية، وصرحوا بأنهم رأوا مصفحتين أمريكيتين تفرغ أسلحة في أحد معسكرات الحزب، وقد رددت هذه المعلومة مما أثار موجة من التشكيك في السياسة الأمريكية، ونفى مسؤول أمريكي هذه الادعاءات وأعلن عن تحقيقات جرت فكانت لمستخدمي بلاك ووتر. وهذه رواية ضعيفة وكشفت الوقائع مؤخراً أن اليونان كانت مصدراً رئيساً لأسلحة حزب العمال الكردستاني.

وأما بشأن تمويل الحزب فليس من مرجع يؤكد مصادر تمويله ولكن الحزب نفسه أعلن في عدة مناسبات أن مصادره هي من تبرعات الجمعيات وأشخاص أكراد في المنطقة الكردية ومن أكراد يعيشون في أوروبا وبلدان أخرى. كما أنه يقوم بعمليات تجارية لحسابها. ولكن تقارير استخباراتية غربية ذكرت أن للحزب نشاط مهم في تجارة المخدرات في أوروبا. وكان قد ذكرت مصادر استخباراتية عندما كان السوريون في سهل البقاع كانت تصل المخدرات إلى بعض بلدان شرق أوروبا. وتبين ان ذلك كان يتم بواسطة حزب العمال الكردستاني الذي كانت له قواعد في البقاع وقدر الفرنسيون والبريطانيون بأن ما يقرب من ٨٠ % من الهيروين في بلادهم من تهريب حزب العمال الكردستاني^(١).

البحث الثاني**أولاً - الوضع القانوني لمقاتلي حزب العمال الكردستاني :**

(١) انظر: ميخائيل جنتر. مرجع سابق. ص ٤ . ٨٨.

منذ منتصف القرن الماضي وبعد الحرب العالمية الثانية – مع انتشار وسائل الإعلام السريعة في العالم الثالث – بدأت حركات التحرر من الاستعمار والى جانبها انتشرت في كثير من البلدان حركات سياسية ضد أنظمة الحكم الوطنية.

عندما اشتدت حركات التحرر تطورت نحو العنف والسلاح فتكون لها أجنحة عسكرية وخاضت ما أطلق عليه (الكفاح المسلح). في حين تعددت التسميات السياسية من خارج تلك الحركات وخاصة الحكومات الوطنية فأطلقت عليها – ولا تزال - : قطع طرق (Banditisme) أو خروج عن القانون (Hors la Lois) أو عصيان (Rebellion). أما على الصعيد القانوني فقد أعطى لكل حركة مسلحة تسمية حسب وضعها على الأرض، وذلك بموجب بعض الضوابط لتمييز حاله عن أخرى. فيُطلق على الحركة في بدايتها وهي لا تخضع لضابط قانوني (عصيان). وإذا ما كانت الحركة بدرجة من الاتساع والاستمرارية على الأرض فيطلق على أعضائها (المتمردون) (Insurges). ثم في مرحلة أكثر تنظيماً وسيطرة على جزء من الإقليم يُطلق على الحركة تسمية احتراب (Belligerence) على اعتبارها أحد الأطراف في الاقتتال.

فالقانون الدولي عنى بحالتين هما: التمرد، والاحتراب، لسببين أساسيين الأول ان للدول الكبرى – منظرة القانون الدولي – مصالح اقتصادية وتجارية في كثير من الدول التي فيها حركات مسلحة فتتنظم العلاقة مع تلك الحركات. والثاني باستخدام الضغط على تلك الدول وتحقيق مصالح سياسية وشؤون اقتصادية وذلك بسبب الضوابط التي وُضعت في تحديد مركز ايجابي لتلك الحركات المسلحة. وعندما تتضرر منها تنظر على أنها إرهاب فالتمرد (Insurrection): هو نزاع مسلح يعارض به جزء من رعايا دولة لحكومتها الشرعية. وهذا النزاع يحدث في ظل نظام قانوني وسياسي مركزي، يتميز بالخضوع للسلطة العليا^(١). لقد بات هذا التمرد ظاهرة من النظام الداخلي اذ يتكون من هيجان مسلح يهدف إلى قلب الحكومة وتغيير النظام السياسي او ان يكون هدف هذا التمرد تقسيم الدولة بالقوة (الانفصال) عندئذ تثار مسائل عديدة على الصعيد الدولي.^(٢) فيصبح التمرد حدثاً دولياً عندما تتخذ دول الجوار – ثم الدول الإقليمية – موقفاً حيال هذا الحدث، لحماية مصالحهم وأمنهم القومي وذلك بتفعيل حقائق هذا النزاع

(1) Merowitz, H. , Le principe de l' egalite des belligerents devant le droit de la guerre. Paris .1970 P.127

(1) Dictionnaire de la terminologie du droit international . Paris Sirey . 1960

المسلح فيكون له خاصية دولية وغير دولية في آن واحد. فأما ان تتحمل حركة التمرد بعض الالتزامات او بعض المسؤوليات الدولية، وذلك حسب ظروفها. اما حركة الاحتراب (Belligerence) فهي الحركة الأكثر توسعاً وتنظيماً من حركة التمرد.

يكتب الفقيه لوترباخت (Lauterpacht) :

ان الفرق بين وضع حركة الاحتراب (Belligerency) والحركة المتمردة (Insurgency) هو العلاقة بالدول الأجنبية الذي يمكن بأحسن ما يعبر عنه بالشرح الآتي: ان الاحتراب هو علاقة ينجم عنها حقوق والتزامات محددة، في حين أن التمرد ليس كذلك. وهو إلى هذا الحد بقدر تعلق الأمر بالدول الأجنبية ينجم عن قرار تلك الدول بعدم الاعتراف بالعصاة كمتحاربين على الأرض وذلك لفقدان متطلب او متطلبات التحارب. وفي الجانب الآخر فان الاعتراف بالتمردين ينجم عن كل من عدم عزم الدول الأجنبية معاملة العصاة كمجرمين خارجين على القانون (Law breakers)، وكرغبة لتلك الدول لأن تضع علاقاتها مع المتمردين على أساس منظم.

لذا قد يكون ضرورياً لتطبيق القوانين المحلية بقصد حماية المواطنين من المشاركة في حرب أهلية أجنبية. وربما تقدم ذريعة للدخول في اتصال سلطات المتمردين بقصد حماية مصالحها الوطنية في الإقليم المحتل من قبلهم ولتنظيم التعاملات التجارية والسياسية معهم، والقيام بمساعي الوساطة لهم، لأجل ان يضمن إدارة إنسانية للأعمال العدائية. وأخيراً فان عدم الخضوع لتحمل موقف الانحياز في النزاع وذلك بإنكار حقوق العصاة الذي تمارسه الحكومة الشرعية بوجه الدول الأجنبية والذي قد يقود الأخيرة إلى ان تسمح لنفسها بقدر من التدخل لمصلحة المتمردين^(١).

ويذهب عدد من الكتاب إلى ان حكومة الدولة المتخاصمة مع متمردين يجب ان تراعي تجاههم الحد الأدنى من الإنسانية وذلك بتطبيق قواعد الاحتراب معهم وان لا تعاملهم بكل بساطة على أنهم (مجرمين)، وفي المقابل فإنها تعطي من المسؤولية التي تتوجب عليها لعدم قدرتها على ضبط النظام والأمن في إقليمها. اما الاعتراف بحالة التحارب فيفترض هذا الإجراء درجة أعلى في سيطرة قادة المجموعة المتمردة. كما يكون المتحاربون مقبولون لإتمام وثائق قانونية مع الحكومات الأجنبية لغرض إدارة مصالح من هم بحمايتهم ويمكن أن

تأخذ شكل المعاهدات^(١) وفيما يتعلق بتطبيق قواعد الاحتراب على المتمردين فهناك رأي آخر يؤيد ما جاء به الفقيه جورج سيل " بأن الممارسة الدولية اليوم تؤكد على الجانب الإنساني للاعتراف بالمتمردين "^(٢). لكن نادراً ما نجد على ارض الواقع ان حكومة شرعية لها إمكانياتها تتبنى بسهولة هكذا إجراء. ويظهر دائماً بأنه من المستحسن ان لا تدخل الدول في تناقضات حول حالة التحارب وذلك لأنها ستنتهم باللجوء إلى القوة، والشكوك التي يثيرها مبدأ حق تقرير المصير. كما ان الدول تتجنب الاعتراف بحق الانفصال لاصطدامه بمبدأ وحدة إقليم الدولة. اما ان تم الاعتراف بالمتمردين كحركة في حالة تحارب عندئذ تتغير الظروف والنتائج^(٣)

ثانياً- الوضع القانوني لمقاتلي حزب العمال الكردستاني في الإقليم التركي :

لتوصيف الوضع القانوني لمقاتلي حزب العمال الكردستاني لابد من تتبع مراحل نشاطهم. فمما عرضناه في المبحث الأول عن تاريخ الحزب يمكن ان نخلص إلى ما يأتي:

١. عندما تأسست المنظمة (بداية الحزب) عام ١٩٧٤ في أنقرة كانت حركة يسارية ثورية كجزء من موجة الحركات اليسارية التي تعددت في تركيا في السبعينات من القرن الماضي. فلم يكن للمنظمة جناح مسلح، فهي إذن، في تلك الحقبة، كانت فصيلاً من المعارضة السياسية.
٢. عندما انتقلت المنظمة من أنقرة إلى المنطقة الكردية في تركيا عام ١٩٧٥ بدأت (بالكفاح المسلح) تطبيقاً لمبادئها وعقيدتها ذات الجذور الماركسية اللينينية. فاستخدمت ما يسمى (بالعنف الثوري) وكان يتم ذلك بواسطة خلايا صغيرة او أفراد بقتل مدنيين من اجل إرهاب سكان الريف، فضلاً عن مسؤولين حكوميين. والى عام ١٩٧٨ عدتهم السلطات التركية (قطاع طرق) وذلك لطبيعة أعمالهم وتطبيقاً للقانون الوطني التركي. اما بمنظور القانون الدولي فهي منظمة عصاة لعدم وجود وصفاً قانونياً لهذه المنظمة يقره هذا القانون.

(1) Lauterpacht . Recognition in international law 1947 . Mentioned by Bishop. W. I.L.cases&Materials Boston 1971 6ed P.395.

(2) Scelle G. Precie de droit des gens . Paris 1932 To.1 P. 98

(3) Daillier et Pellet. Droit international public . Paris 6ed P.563

٣. عندما أعلن عن تأسيس حزب العمال الكردستاني في تشرين الثاني عام ١٩٧٨ دخل مقاتلو الحزب مرحلة جديدة من الناحية القانونية. فقد أصبحوا جناحاً عسكرياً في الحزب يتبع تنظيمياً إدارياً أكثر مركزية في سلطته العليا. وبدأوا بصراعات مسلحة مع تنظيمات يمينية تدعمها الدولة التركية أطلق عليها (حالة حرب الريف). وعلى الرغم من اتساع عملياتهم العسكرية إلا أنهم كانوا ينتقلون في الجبال والريف على شكل مفارز تتبع قتال العصابات (اضرب واهرب) وقاموا بمصادمات مع القوات التركية، وبذلك فقدوا اية تغطية قانونية.

واستمرت السلطات التركية تطلق عليهم صفات يعاقب عليها القانون التركي. بعد ان تصاعدت العمليات العسكرية ضد القوات التركية نجد أن الأخيرة أخذت تغير في تسميات هؤلاء المقاتلين، وذلك لتتماشى مع ما يُنشر عن تلك العمليات في وسائل الإعلام والتقارير الدولية. فمثلاً لا يكون معقولاً ان تطلق السلطات عليهم (قطاع طرق) في خبر او تقرير عن اشتباكات بينهم وبين الجيش التركي.

وعندما وصل تنظيمهم وعملياتهم العسكرية بهذا المستوى، فان القانون الدولي يطلق عليهم المتمردين (Les insurges).

بهذا يصبح موقف أولئك المقاتلين أمام وضعين قانونيين:

الأول : عندما تعترف بهم دول أجنبية فلا يقر القانون الدولي عليهم أي التزام. فهذا في حقيقته نوع من الضغط على الدولة التركية والذي يعتبر تدخلاً في شؤونها الداخلية. وتعتبره عملاً عدائياً ضدها.

اما الوضع الثاني: فهو خطوة نحو تحول هؤلاء المتمردين إلى محاربين اذا ما استطاعوا السيطرة على جزء من إقليم (تركيا) - منطقة كردستان - التي يمارسون فيها نشاطهم العسكري وينشئون فيها إدارة وخدمات للمنطقة التي يسيطرون عليها بقصد الانفصال.

وفي الواقع لم يتحقق أي من الوصفين ، فلم تعترف بالمقاتلين دولة ما، كما لم تحدث حرب أهلية تركية^(١) ولم يستطع حزب العمال الكردستاني ومسلحيه من السيطرة على جزء من الإقليم التركي ليقموا عليه إدارتهم لكي يمكن ان يعترف بهم كمحاربين .

(١) لا يجب الخلط بين الحرب الأهلية من جهة والتمرد وحالة الاحتراب من جهة أخرى. فالأولى هي أوسع واشمل وأكثر أهمية من حيث ما تجرّه من تغيرات وما يترتب عليها من نتائج.

فما هو تكييف موقف بعض دول الجوار التي قدمت إلى هؤلاء المسلحين مساعدات مختلفة ومنها السلاح وتدريب المقاتلين في معسكرات على أراضيها؟
عنهنا نبين ما يلي:

١. ان الاستراتيجية المعلنة لحزب العمال الكردستاني هي إقامة حكم ذاتي في منطقة كردستان تركيا كمرحلة أولية للانفصال. عليه فان الدولة التي تساند وتدعم هذا الحزب تعد شريكاً مباشراً. وعمل اية دولة باتجاه تقسيم إقليم دولة أخرى يعد عملاً عدائياً طبقاً لقواعد القانون الدولي او يعد عدواناً. فإذا ما استمرت الدولة بهذا العمل، واتخذت تركيا ما يلزم من إجراءات سلمية لإيقافه والذي يعد انتهاكاً مستمراً للقانون الدولي ولم تفلح في إيقافه ، عندئذ يكون لها الحق في ممارسة الدفاع الرادع (les Represailles) ضد تلك الدولة كي تتوقف عن عملها هذا. وفعلاً تم هذا الموقف من قبل سوريا عندما كانت تدعم حزب العمال الكردستاني. فعندما تلقى الحزب الضربة العسكرية من الجيش التركي في ١٩٨٠ والتي أنهت هذه الحقبة. توجه معظم مقاتلي الحزب وقيادته وقبلهم عبد الله اوجلان عام ١٩٧٩ إلى سوريا. فاتخذت تركيا ما يلزم من إجراءات سلمية لإيقاف هذه الأعمال العدائية ولكنها لم تفلح، لأن السياسة الخارجية لسوريا مع دول الجوار هي القيام بأعمال الابتزاز والمساومات لتضغط عليهم لقبول مطالبها. وفي هذه الحالة كانت تطالب تركيا بالمياه وقد قامت تركيا بتحشد عسكري جدي على الحدود السورية وهددت بالاجتياح اذا لم تغلق معسكرات الحزب وطرده أعضائه. وفعلاً قامت سوريا بذلك وبسرعة.

٢. قامت سوريا كما بينا آنفاً وكل من أرمينيا واليونان وروسيا بتزويد حزب العمال الكردستاني بالسلاح والمال ومساعدات أخرى متنوعة.^(١)
وهنا يمكن التساؤل: هل يعتبر موقف وتصرفات هذه الدول اعتراف بمقاتلي حزب العمل الكردستاني كمحاربين؟

بشكل عام لا يمكن القول بأن عمل وتصرفات هذه الدول هو اعتراف بالتمردين كمحاربين، ذلك لأنها لم تتخذ موقف الحياد، علناً أو ضمناً بين حركة التمرد لحزب العمال الكردستاني والحكومة التركية الشرعية، كما أنها لم تعلن عن ذلك رسمياً.

(١) ميخائيل م. جونتر ، الأكراد ومستقبل تركيا، ترجمة د. سعاد محمد خضر، السليمانية ٢٠٠٧، ص ١٦٢.

وبعد الانقلاب العسكري في تركيا عام ١٩٨٠ خرجت قيادات من حزب العمال ومن مقاتليه من تركيا وتوجهوا إلى سوريا ولبنان ثم إلى العراق. ثالثاً – مقاتلو حزب العمال الكردستاني في سوريا ولبنان أمام تعدد الحركات اليسارية الثورية في تركيا وتصاعد نشاطاتها في نهايات السبعينات من القرن الماضي، سادت أجواء من التوتر في الشوارع التركية وعمت مظاهرات كانت ترفع الأعلام الحمراء. ومن بين تلك الحركات كانت المنظمة الماركسية – اللينينية التي نشأ عنها عام ١٩٧٨ حزب العمال الكردستاني. (راجع المبحث الأول).

فما كان من الجيش التركي إلا أن قام بانقلاب عسكري عام ١٩٨٠، فتوجه إلى تلك الحركات لتصفيتها ومن بينها حزب العمال الكردستاني. ففي ١٢ أيلول ١٩٨٠ تم اعتقال ما يقارب نصف أعضاء حزب العمال الكردستاني اما الأعضاء الذين هربوا او اختفوا فلم يبقَ لديهم ارتباط بقاعدة الحزب^(١) وفي حزيران (١٩٧٩) كان قد هرب عبد الله اوجلان إلى سوريا متوجهاً إلى منظمة التحرير الفلسطينية؛ لأنها كانت تساعد الحركات اليسارية في تركيا. وبعد ان اطمأن اليه الفلسطينيون وافقوا على تدريب بعض من جماعته. وفعلاً حضر حوالي خمسون عنصراً للتدريب. وتوزعوا على شكل مجموعات في معسكرات نايف حواتمه وفي دمشق استطاع اوجلان اقامة علاقات مع مسؤولين من بعض الدول الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفييتي وبلغاريا ومع جلال الطالباني في العراق. وتلقى مساعدات من أكراد تركيا في المهجر. وقد سمح السوريون للحزب بالانتشار بين أكراد سوريا وأنشأوا مكاتب لجميع المتطوعين ، ومنازل آمنة و عدة معسكرات للتدريب عبر البلاد من أشهرها معسكر (معصوم قورقماز) ويقع على الحدود السورية اللبنانية، ومعسكر في النباع وكان يسمى معسكر (الفأس) ، وتغير اسمه ليحمل اسم أحد القادة الذين اغتيلوا من قبل الأتراك. واستمر الحزب بإدارة هذا المعسكر منذ عام (١٩٨١) إلى عام (١٩٩٢) حين تم اغلاقه أمام تحشد الجيش التركي على الحدود السورية في العام نفسه. ومع هذا فقد كان للحزب مراكز أخرى عديدة.^(٢)

عندما حدث الانقلاب العسكري واعتقل أكثر من نصف قيادة الحزب وهرب واختفى آخرون، استقر عبد الله اوجلان وبعض القيادة في سوريا ولبنان

(١) الحزب الديمقراطي الكردستاني / المكتب السياسي ، حزب العمال الكردستاني ودوره في حركة التحرر القومي الكوردستاني. ١٩٩٦. ص (٢١).

(٢) ميخائيل م. جونتر. مرجع سابق. ص ٤١.

فتقلصت جداً الاتصالات مع قاعدة الحزب فعلى الرغم من اعتبار هذه المرحلة في سوريا ولبنان مؤقتة إلا أنها استمرت إلى ما بعد انعقاد المؤتمر الثالث للحزب في وادي البقاع في لبنان عام ١٩٨٦ ، إلى ان أغلق معسكر التدريب الرئيس في البقاع فانتقل إلى شمال العراق عام ١٩٩٨^(١) واخرج عبد الله اوجلان من سوريا في العام نفسه وتم اعتقاله عام ١٩٩٩ .

في ظل هذه الظروف وهذا التشتت لقيادة الحزب وتواجدها مع المقاتلين خارج الأراضي التركية ، فهل يتغير الوصف القانوني لمقاتلي حزب العمال الكردستاني؟

عندما كان المقاتلون وقيادتهم موجودين على ارض وطنهم تركيا وكانت عملياتهم العسكرية تنفذ على الأراضي التركية وتكاد تكون محصورة في منطقة معروفة - منطقة كردستان - فقد توافرت فيهم شروط (المتمردين) . اما عندما تركت قيادتهم ارض وطنهم واستقرت خارج حدوده معهم عندئذ فقدوا أهم عنصر للمتمردين فأصبحوا بأحسن الأحوال بوضع العصاة أمام الحكومة التركية هذا من الناحية القانونية، ولكن في الواقع تعاملهم تركيا كعصابات مسلحة .

" وخلال عام ١٩٨٢ عاد اوائل مقاتلي الحزب إلى تركيا متسللين عبر الحدود السورية بقيادة (محمد قار اسبونكور) ورغم ان بعضهم استطاع ان يصل إلى (سيفرك) وحتى (باتمان) إلا أن كثيرين منهم قد قُتلوا على أيدي القوات التركية." ^(٢)

المبحث الثالث

موطن جديد لمقاتلي حزب العمال الكردستاني

أولاً - مجئ المقاتلين إلى شمال العراق :

بعد الانقلاب العسكري في تركيا عام ١٩٨٠ بدأ الجيش بملاحقة وتصفية الحركات اليسارية ومنها حزب العمال الكردستاني. فهربت قياداته وغالبية مقاتليه إلى خارج تركيا، فتوجهوا إلى سوريا ولبنان - كما بينا في المبحث السابق - هذا الحدث خلق مواقف جديدة للدول في المنطقة. فأصبحت الدول ذات العلاقة المباشرة هي: تركيا والعراق والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إليها (كردستان العراق).

(3) The Wikipedia Encycopedia, " Kurdistan Workers Partie "

(١) ميخائيل م. جونتر. مرجع سابق ص ٤٣ .

عندما حل مقاتلو حزب العمال وقيادته الأراضي العراقية بدأ الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق بتقديم الدعم والتأييد المادي والمعنوي لهم. فقد احتضنت مقرات البارتي أعضاء هذا الحزب الفارين من بطش وملاحقة السلطات التركية. وكان من بينهم أعضاء قياديون. وفي عام ١٩٨١ قررت قيادة البارتي فسح المجال لعناصر الحزب في منطقة نفوذها ليستقروا فيها. وبدأ أعضاء الحزب بتلقي المساعدات من معسكرات البارتي. وأصبح للحزب مقران للتدريب العسكري: أحدهما في البقاع اللبناني والآخر في منطقة لولان الواقعة ضمن منطقة نفوذ البارتي. وقد التقى السيد مسعود البارزاني باوجلان في سوريا عام ١٩٨١ ووقع معه فيما بعد بروتوكول للتعاون. وبمساعدة البارتي عبر مقاتلو حزب العمال من سوريا إلى كردستان العراق وتلقوا مساعدات سخية من الأموال والأرزاق والأسلحة^(١)

ان دخول مقاتلي حزب العمال إلى الأراضي العراقية يحملون أسلحتهم ومعدات عسكرية – بغض النظر عن مَنْ كان يدير شؤون المنطقة التي دخلوها – يعد انتهاكاً لسيادة الدولة العراقية من قِبَل عصابات مسلحة أجنبية. (Des bandits etrangers). ففي هذه الحالة فان الحزب الديمقراطي الكردستاني يعد مسؤولاً عن تعاونهِ مع هذه المجموعات (المقاتلون) لأنه يشكل انتهاكاً لسيادة العراق. وإذا جانبنا القانون الدولي بسبب الشعور القومي لمساعدة هذه المجموعات فكان على الحزب الديمقراطي قبولهم على الأراضي العراقية غير مسلحين وإبقائهم كذلك، عندئذ تعد عملية دخولهم الإقليم العراقي عملية إنسانية (قبول لاجئين) من الناحية القانونية وهو أمر مقبول وان كان يثير مشكلة مع الدولة التركية كعملية غير ودية.

ثانياً – موقف القيادات الكردية العراقية من حزب العمال :

حمل السلاح مقاتلو حزب العمال الكردستاني ضد حكومتهم التركية الشرعية وقاموا بأعمال العنف ضد القوات المسلحة التركية وارتكبوا ما ارتكبوا من أعمال قتل وتعذيب ضد المدنيين وخاصة في ريف المنطقة الكردية في تركيا. فهذه الأعمال تعدها السلطات التركية – وأية دولة في العالم – جرائم يعاقب عليها القانون الوطني، وهي جريمة الخيانة العظمى لأنها تهدف مباشرة إلى تقويض الدولة التركية. ففي ظل هذه الظروف يعطي القانون الدولي الحكومة التركية حق الدفاع عن نفسها وصيانة كيائها ووحدة أراضيها بالوسائل المتاحة للقضاء على هذا العصيان. أما إذا تم الاعتراف بمقاتلي حزب العمال من الحكومة

(١) الحزب الديمقراطي الكردستاني. مرجع سابق. ص ٤٠.

التركية أو من دول أخرى على أنهم (insurges) عندئذ يتغير مركزهم في القانون الدولي وستثار مشاكل دولية أخرى.

لقد كانت قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني على علم بما كان يقوم به حزب العمال ومقاتلوه على الأراضي التركية وعلى علم بأهدافهم وموقف الحكومة التركية من كل ذلك. وعلى الرغم من الاختلاف الحاد في العقيدة والستراتيجية أو المنهج، " ففي تموز عام ١٩٨٣ وقع كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب العمال الكردستاني في سوريا اتفاقاً تحت شعار (مبادئ التضامن) الذي بمقتضاه اتفق الطرفان ضد "كل نوع من الامبريالية وعلى رأسها الامبريالية الأمريكية وعلى النضال ضد خططها ومؤامراتها في المنطقة" (١)

وقد سار الاتفاق في البداية بشكل جيد بين الطرفين. فتم نقل المقاتلين الذين يتدربون في معسكرات في سوريا ولبنان بالتدريج وبهدوء إلى شمال العراق حيث أقيمت لهم معسكرات جديدة ... وان المقاتلين المشاة كانوا يتحركون في شكل جماعات مسلحة من سوريا وعبر الحدود التركية بالقرب من سيلوبي وجزيرة، ومن هناك يأتون سيراً على الأقدام عبر ممر سيلوبي - سيرناك - أولودرة إلى شمال العراق " (٢)

واستمر الاتفاق إلى نهاية عام ١٩٨٧. ففي الأعوام الثلاثة الأولى من الاتفاق سارت الأمور بشكل ايجابي، وبعد ان تمكن حزب العمال الكردستاني من التمرکز في قواعده بدأ يتعامل بعنف مع النساء والأطفال وحتى مع اعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني، فكشف عن نوايا عدائية ضد الديمقراطي الكردستاني مما حدى بالأخير توجيه تحذيراً اليه بخصوص إنهاء الاتفاق. فكُ الاتفاق ولكن كان متأخراً وغير صحيح أصلاً.

وفي أيار ١٩٨٨ جاء دور جلال الطالباني فوق حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادته (مذكرة تفاهم) مع حزب العمال الكردستاني في دمشق والذي نادى بتقوية أوامر الوحدة الكردية من أجل التعاون والعمليات المشتركة بين الجماعات الكردية " (٣) وبقيت من دون تطبيق ولكن احتفظ الطرفان بجسور بينهما. خلال هذه الفترة وفي ظل تلك الظروف فان عمليات مقاتلي حزب العمال كانت مستمرة عبر الحدود العراقية - التركية. ففي هذه الحالة تعتبر حكومة

(١) في لقاء تم بين السيد مسعود البارزاني وعبد الله اوجلان في سوريا في عام ١٩٨١ (وحسب كراس الحزب الديمقراطي الكردستاني المشار اليه سابقاً) ووقعا فيما بعد بروتوكولاً للتعاون.

(٢) ميخائيل م. جونتر. مرجع سابق ص ١٧٠.

(٣) نفس المرجع ص ١٧١ -S. Chris Kutschera op. cit P.3

بغداد، بموجب قواعد القانون الدولي مسؤولة عن هذه العمليات تجاه تركيا على الرغم من أنها منشغلة بالحرب مع إيران. " فعندما توغلت القوات التركية في شمال العراق بحثاً عن مقاتلي حزب العمال، هدد السيد جلال الطالباني بتقديم المساعدة العلنية إلى أوجلان إذا عادت تركيا وكررت عدوانها على شمال العراق " إن هذا التصريح لا يتوافق مع القانون الدولي، كما أنه تصريح غير مسؤول في الوقت الذي كان الحزب الديمقراطي الكردستاني (١٩٩٢) يعمل على تحجيم نشاط حزب العمال ومقاتليه من أجل إقامة علاقات ايجابية مع تركيا لضمان الإمدادات وكتحالف عسكري وقائي لكردستان العراق.

فبعد عام ١٩٩١ أصبحت منطقة كردستان العراق شمال خط (٣٢) (ملاذاً آمناً) يجعلها منطقة حظر جوي، ومنعت القوات العراقية من دخولها. وأصبحت تُدار من قِبَل القيادة الكردية.

" منذ أواخر عام ١٩٩٢ بدأ حزب العمال الكردستاني بتنظيم نفسه من جديد سياسياً وعسكرياً في كردستان العراق حتى قدرت عدد قواتهم العسكرية المتواجدة على ساحة كردستان العراق بحوالي (٣٠٠٠-٤٠٠٠) مقاتل في عام ١٩٩٥ طبقاً لمصادر البارتي. وأصبح لهم عشرات المخازن للأسلحة والمؤن والمواد الغذائية في كهوف ووديان كردستان العراق. ومن الناحية التنظيمية بدأوا بتشكيل الخطوط التنظيمية الحزبية بين صفوف أكراد العراق وبالذات في مناطق دهوك وأربيل " (١)

وفي آب ١٩٩٥ أعلن عن الاتفاق بين البارتي والاتحاد الكردستاني برعاية الولايات المتحدة وبحضور ممثلين عن الحكومة التركية والمؤتمر الوطني العراقي في أيرلندا. وكرد فعل على هذا الاتفاق فقد هاجم مقاتلو حزب العمال قسبة (كاني ماص) بقصد الاستيلاء عليها، وبعد أيام من نفس شهر آب ١٩٩٥ قاموا بهجوم على مقرات البارتي وسجنوا من قياديين وسيطروا على العديد من الأماكن الحساسة خارج المدن الكبيرة. وقامت قوات الحزب الديمقراطي بهجوم مضاد على المناطق المتمركزة فيها قوات حزب العمال وطردت الكثير منهم إلى تركيا وسوريا. ولكن بعد ذلك تغيرت المواقف. ففي سؤال صحفي وجه إلى عبد أوجلان: هل يدعم الحزبان الديمقراطي والاتحاد الوطني الكردستانيين مواقف حزب العمال في ما يطرحه؟ وهل يؤيدان أسلوبه ضد الدولة التركية على الجبهة التركية؟ أجاب طبعاً. ان هذين الحزبين كانا يتعاملان مع الدولة التركية حتى الآن. مسخرين أنفسهم بأبخس الأثمان ، وحرينا ضدهم كان لهذه الأسباب. أما

(١) الحزب الديمقراطي الكردستاني / المكتب السياسي، مرجع سابق . ص ٥٢.

الآن فهم يؤيدون مواقفنا خطوة وحتى إن لم يكن كذلك بمواقف قوية ورغبة منهم، فهم يرغبون على ذلك. فما نقدمه من خدمات لهم في الجنوب (شمال العراق) يرغمهم على تقديم المثال في الشمال (كردستان تركيا)^(١) الفترة ما بعد عام ٢٠٠٣:

عندما صدر قانون إدارة الدولة العراقي للمرحلة الانتقالية، نصت المادة (٥٣) منه: " يعترف بحكومة إقليم كردستان الحكومة الرسمية للأراضي التي كانت تُدار من قِبَل الحكومة المذكورة في ١٩ / آذار / ٢٠٠٣ ... " ونصت (الفقرة خامساً من المادة (١٢١) من الدستور العراقي الدائم " تختص حكومة الإقليم بكل ما تتطلبه إدارة الإقليم وبوجه خاص إنشاء وتنظيم قوى الأمن الداخلي للإقليم كالشرطة والأمن وحرس الإقليم (البيشمركة) " ان هذين النصين يوجبان على حكومة إقليم كردستان وقوات التحالف المحتملة الدفاع عن إقليم كردستان وحدوده. هذا يعني توجب عليهم المادتان السابقتان طرد او تحجيم مقاتلي حزب العمال تجاه الأراضي التركية. وعدم قيامهم بهذا الواجب يحملهم المسؤولية الدولية ويعطي الحق إلى تركيا في متابعة المقاتلين داخل الأراضي العراقية. وهذا الاعتراض على تركيا لا يدعمه القانون الدولي. فقد صرح وزير خارجية تركيا " ان تركيا احترمت وحدة الإقليم العراقي كمسألة مبدأ، ولكن القتال ضد الإرهاب كان أيضاً مسألة مبدأ " (٢)

ثالثاً - موقف الحكومة العراقية :

عندما دخل حزب العمال الكردستاني ومقاتليه الأراضي العراقية عام ١٩٨٣ كان الجيش العراقي يخوض حرباً مع إيران وكانت حركة التمرد الكردية مستمرة في شمال العراق. فلم تتوجه الحكومة العراقية إلى اتخاذ ما يلزم لإخراج حزب العمال من الأراضي العراقية. ولما بدأ مقاتلو حزب العمال يشنون هجومات على الأراضي التركية من الأراضي العراقية تكون الحكومة العراقية هي المسؤولة عن إيقاف تلك الهجومات.

وفي خضم تلك الظروف والعلاقات المتميزة بين العراق وتركيا كان هناك تقيماً إيجابياً من جانب الأخيرة " فقد عقد الجانبان اتفاقاً عام ١٩٨٤ يبيح دخول القوات التركية إلى الأراضي العراقية، بعمق ثلاثين كيلومتراً وبقوة لا تزيد عن فرقة لمدة (٧٢) ساعة، يجدد سنوياً وينص الاتفاق على تخويل القوات

(١) هكذا تكلم اوجلان . حوارات صحفية. بلا مؤلف . (صحيفة السفير اللبنانية ١٩٩٨).

(1) Turkey wins Iraq backing on PKK. www.totalformat.com

العراقية مطاردة المسلحين داخل الاراضي التركية وفق التفصيلات ذاتها. وبالفعل نفذت القوات التركية العديد من العمليات ضمن الشريط المحدد^(١) وبعد هذا الاتفاق بقي الوضع القانوني لمقاتلي حزب العمال من وجهة نظر الحكومة العراقية بأنهم (إرهابيون) قد دخلوا العراق واستقروا على الأراضي العراقية بشكل غير قانوني مع أسلحتهم ومعداتهم. ومنذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣ لم تعد السلطة العراقية تمارس سيادتها على الإقليم العراقي، فأصبح المحتل هو المسؤول عن حمايته وحدوده بموجب قانون الاحتلال. فوجود حزب العمال ومقاتليه على الأراضي العراقية وقيامهم بغارات مسلحة على الأراضي التركية تقع مسؤولية ذلك على قوات التحالف المحتلة.

ان السياسة التي اتبعتها قوات التحالف المحتلة هي عدم المشاركة في أي عمل عسكري تجاه حزب العمال.

وعند صدور القرار بإعادة السيادة العراقية كاملة من الناحية القانونية، وفي ظل الدستور العراقي الدائم، انتقلت مسؤولية إيقاف وإنهاء العمليات المسلحة لمقاتلي حزب العمال من الأراضي العراقية ضد تركيا، إلى السلطة الاتحادية العراقية لأنها أصبحت صاحبة السيادة على كامل الإقليم العراقي داخل حدوده الدولية. لذا يجب ان تتخذ على عاتقها المفاوضات مع الجهات التركية ويكون ممثلو إقليم كردستان أعضاء ضمن الوفد العراقي.

ومنذ ان دخل حزب العمال الكردستاني ومقاتليه الأراضي العراقية والى الآن، فقد عقد الجانبان العراقي والتركي، وخلال فترة الاحتلال بمشاركة الولايات المتحدة، اجتماعات ثنائية وثلاثية وعلى مستويات مختلفة بخصوص هذا الموضوع .

وخلال تلك الاجتماعات جرت مفاوضات بين الأطراف صب معظمها على التعاون في إيقاف العمليات المسلحة لحزب العمال ضد تركيا والقضاء على الإرهاب. وبمتابعة بعض تلك المفاوضات، نجد في حالات عديدة غياب قواعد القانون الدولي في مواقف الأطراف. فعلى سبيل المثال: " في ٢٩ / ٩ / ٢٠٠٧ " اتفق كل من العراق وتركيا على التعاون لمحاربة الإرهاب، ولكن الجانب العراقي رفض طلب تركيا للسماح لها بعبور الحدود لمطاردة العصابات الانفصالية الكردية، ... ان الوثيقة النهائية تضمنت اتفاقاً يقضي بإزالة قواعد

(١) وفيق السامرائي، الأتراك والأكراد... بين معتقدات الخيارات والاحتمالات الصعبة " في ٢٠ / ١٠ / ٢٠٠٨ www

الإرهاب، ومنع وصول الدعم اللوجستي والمالي إلى المجموعات غير الشرعية ومنع نشاطات الدعاية لهم.

كما صرح وزير خارجية تركيا انه يجب التعجيل بتسليم اعضاء المنظمة غير الشرعية اذا لم يكونوا قد قدموا إلى المحاكمة في البلد الذي هم فيه. " (١)

في هذه المفاوضات، عندما رفض الجانب العراقي دخول قوات تركية للمطاردة، أوقع على نفسه مسؤولية منع حزب العمال مهاجمة تركيا من الأراضي العراقية.

وجاء تصريح وزير خارجية تركيا المذكور أعلاه مؤكداً لهذا الموقف. وفي النتيجة لم يقيم العراق بما تمليه عليه تلك المسؤولية. قد تكرر هكذا الموقف مرات عبر تصريحات المسؤولين العراقيين.

وبدخول الاتفاق العراقي - الامريكي حيز التنفيذ في ١ / ١ / ٢٠٠٩ أصبحت الأجواء العراقية تحت سيطرة السلطات العراقية، ونلاحظ ان آخر غارة جوية تركية كانت في ٣٠ / ١٢ / ٢٠٠٨ (٢). وقصفت تركيا عبر الحدود العراقية المواقع المشتبه بها كقواعد لحزب العمال مرتين في ١٥ و ١٧ كانون الثاني ٢٠٠٩ (٣) ثم مرتين في النصف الأول من شهر ايلول.

وخلال الأعوام الثلاثة الأخيرة كثرت لقاءات واجتماعات المسؤولين العراقيين والأترك ونشر الكثير من التصريحات وكلها تصب في نفس الاتجاه وهي التعاون واتخاذ ما يلزم تجاه حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وكنتيجة لا زال ومقاتليه في شمال العراق وحتى في قصبات شمال العراق، وبدأ قاداته التدخل في شؤون اقليم كردستان بالتصريحات وتنظيم عناصر إلى صفوفه. ولكن لم يقيم العراق بأي عمل عسكري ضد حزب العمال ومقاتليه، ما عدا ما قام به الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي عندما نشب نزاع بينهما وحزب العمال.

أما تصريحات المسؤولين العراقيين فقد اتخذت صيغتان: الأولى استنكار الغارات التركية داخل الأراضي العراقية، والثانية بشأن التعاون وتشكيل اللجان مع تركيا. وفي كل الأحوال لم ينجم عن كل ذلك ما يستحق الذكر. رابعاً – الموقف الأمريكي:

(1) www.highbeam.com / Sebnem Arsu. Iraq and Turkey seal an accord to combat kurdish rebles. International Herald Tribune. Sep. 29 .2007 .

(1) CNN Turk . Dec. 30 . 2008

(2) Rojaciwan . com .Jan .15 and 17 .

يشكل تواجد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق للولايات المتحدة المحتملة للعراق مشكلة وذلك لسببين:

الأول. وجود حزب العمال في شمال العراق يخفف كثيراً من حماس تركيا في المساعدة على استقرار العراق.

والثاني. ان وجود هذا الحزب ومقاتليه في شمال العراق ينخر في العلاقات التركية - الأمريكية. وفي الولايات المتحدة هناك جهات تحاول اتخاذ خطوات دبلوماسية لتثبيت هذه العلاقات والتي كانت في بداية الحرب على العراق غير ايجابية.

ودار في الأوساط الأمريكية المسؤولة " ان لم تقم الولايات المتحدة بعمل فاعل ضد حزب العمال الكردستاني فان الروابط التركية - الأمريكية سوف تستمر بالمعاناة، مما سيدفع تركيا إلى تصعيد روابطها السياسية والعسكرية والاقتصادية مع إيران وسوريا وروسيا. فان ايمائه رمزية كغلق مكاتب حزب العمال في شمال العراق هو غير كاف" (١)

" قابلت وزيرة خارجية الولايات المتحدة كونداليزا رايس على هامش المؤتمر في اسطنبول وزير خارجية العراق وتركييا لبحث التعاون المشترك بين الدول الثلاث لمعالجة نشاطات مجموعة العصاة الأكراد ، أي حزب العمال، اللذين يطلق عليهم المالكي (مجموعة إرهابيين)" (٢)

وصرح مصدر في الحكومة التركية في ٢٤ / تشرين اول / ٢٠٠٨ / بالإضافة إلى إعادة التأكيدات من قبل الولايات المتحدة بانها سوف تستمر بتزويد تركيا بالمعلومات الاستخباراتية بـ (real - time) وبتعيين أهداف حزب العمال الخارجين عن القانون في شمال العراق. فقد توصل كل من الولايات المتحدة وتركيا إلى اتفاق على تقاسم آلية معلوماتهم الاستخباراتية المتواترة. " (٣)

وصرح المسؤول الأمريكي لورنس لي (Laurence Lee) : " ان آخر شيء ترغب فيه الولايات المتحدة والعراق، هو عملية مشتركة من إيران وتركيا ضد حزب العمال. " (٤) وقد حاولت الولايات المتحدة تلطيف جو العلاقات فقامت باستمرار وتعزيز التعاون الاستخباراتي مع تركيا ... ولكن هذا لا يعوض عن

(1) The Washington Institut for Near East Policy. www.washingtoninstitut . org

(2) " Iraq to take action against PKK " Istanbul. CNN.Int. Nov. 2007

(3) Todays Zaman . Oct. 24 .2008 .

(4) www.english. Aljajira.net

(5) Ibid .

أعمال حاسمة كتصفية قادة حزب العمال ومعسكراتهم في شمال العراق ... " (٥) وفعالاً لم تقم الولايات المتحدة بعمل فعال تجاه حزب العمال. فقد صرح الميجر جنرال بنجامين ميكسون " ليس من المسؤولية العسكرية لأمريكا بأن تنفذ عملية عسكرية في شمال العراق وأضاف: انه لن ترسل قوات أمريكية إضافية إلى المنطقة لتعقب النشاطات اللوجستية في المخابئ الجبلية لمقاتلي حزب العمال " (١) فعندما احتلت أمريكا وقوات التحالف العراق واجهت أمريكا مشكلة حزب العمال في شمال العراق والعمليات العسكرية التركية داخل الأراضي العراقية. فكدولة محتلة يقع على عاتقها قانوناً العمل على إيقاف الغارات التركية على الإقليم العراقي وذلك بمنع العمليات العسكرية لحزب العمال ضد تركيا من الأراضي العراقية إلا ان الولايات المتحدة لم تقم بعمل بهذا الخصوص ولا توجد مؤشرات على رغبة واشنطن في التخلص منهم (٢)، ولكنها لجأت إلى الضغوط على تركيا وإرضائها دبلوماسياً وبدخولها في لجان التعاون الثلاثي مع تركيا والعراق. " ان الولايات المتحدة والعراق وتركيا قد أدانوا حزب العمال الكردستاني (كمنظمة إرهابية) وشكلوا لجنة اتصالات لمقاتلتهم." (٣) وبتصريح للسفير الأمريكي السيد كروكر: ان اللجنة ستلتقي كل شهرين " لتتبادل إجراءات الاستخبارات والتعاون الأمني من أجل مقاتلة حزب العمال الكردستاني". وتكررت مراراً تصريحات المسؤولين الأمريكيين بنفس النهج لإسكات العراقيين والأترك. ولكنهم لم يبرئوا الولايات المتحدة من المسؤولية الدولية.

البحث الرابع

التطبيق على أرض الواقع

أولاً - التعاون الثلاثي:

جرت لقاءات وعدة محادثات بين كل من العراق وتركيا والولايات المتحدة بخصوص التعاون لمواجهة حزب العمال الكردستاني. ففي تشرين الأول عام ٢٠٠٧ عرض وفد عراقي عال المستوى خلال زيارة لأنقرة اقتراحاً على الحكومة التركية وملخصة: تقوية المواقع الأمنية الأمامية وبإشراف قوات التحالف في العراق وإقامة المزيد من تلك المواقع. وكان اتجاه الوفد العراقي ان

(1) BBC . online. Feb. 27 . 2008 .

(٢) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق، من الاحتلال البريطاني الى الغزو الأمريكي. مكتبة مدبولي/

٢٠٠٥، ص ٥٩١.

(3) AFP / Pool /File – Us Ambassador to Iraq Crocker ,R . " Speaks at the new embassy in Baghdad " Nov. 5 . 2008 .

المشكلة تحل دبلوماسياً وليس عسكرياً. وقد تحفظ الجانب التركي على هذا الاقتراح لأنه طويل الأمد وغير حاسم.^(١)

وفي شهر تشرين الثاني ٢٠٠٨ زار العراق وزير داخلية تركيا وعقد اجتماعاً ثلاثياً مع ممثلين للحكومة الاتحادية والولايات المتحدة. وقرر الثلاثة تأسيس لجنة دائمة لخلق انسيابية للمساعي التركية - الأمريكية - العراقية في مقاتلة حزب العمال ولتنظيم التوغل التركي في الأجواء والإقليم الأرضي العراقيين لتنفيذ العمليات في شمال العراق. وقد حضر الاجتماع ضمن الوفد العراقي ممثلون عن إقليم كردستان^(٢) في شمال العراق لجمع المعلومات لمقاتلة العصاة من حزب العمال وقد وافق الثلاثة على إقامة مركز قيادة اتصال (حسب تصريح وزير خارجية العراق)^(٣). وجرت عدة زيارات بين الجانبين العراقي والتركي لتطوير التعاون بينهما بخصوص حزب العمال في شمال العراق، وبقيت الأمور تراوح في مكانها.

بالنسبة للجانب التركي: لما لم تقم الحكومة العراقية الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بطرد مقاتلي حزب العمال من الأراضي العراقية أو تحجيمهم بإيقاف هجوماتهم المسلحة المستمرة على الأراضي التركية، يكون لتركيا حق متابعة (مطاردة) هؤلاء المقاتلين داخل الأراضي العراقية. وقد حصلت على ذلك باتفاق مع النظام السابق في العراق عام ١٩٨٤ الذي ذكرناه سابقاً.

واستمرت القوات التركية بشن حملات داخل الأراضي العراقية فيما بعد ٢٠٠٣ مما جعل حكومة بغداد وإقليم كردستان الاعتراض بين الحين والآخر دون الأخذ بنظر الاعتبار قواعد القانون الدولي.

فلولا وجود الولايات المتحدة متدخلة كقوة سياسية وليست عسكرية محاولة السيطرة على مواقف الأطراف وحماية الوضع الراهن في المنطقة هذا من جهة ومن جهة أخرى لولا التبادل التجاري بين بغداد وتركيا الذي بلغ عام ٢٠٠٨ سبعة مليارات دولار متوقعين خلال عامين يبلغ عشرين ملياراً، وهذه علاقات متميزة فلولا هذين العاملين لما اكتفت تركيا بمطاردة مقاتلي حزب العمال ، وإنما ستلجأ إلى الدفاع عن نفسها مستخدمة إجراء الدفاع الرادع (The Reprisals) ضد حكومة بغداد وحكومة إقليم كردستان.

فما هو الدفاع الرادع؟ هو إجراء تتخذه دولة (أ) ضد دولة أخرى (ب) عندما تقوم الأخيرة بعمل يحدث ضرراً أو خطراً على أمن (أ) منتهكة بذلك قواعد

(1) www. News.Xinhuanet.com / 27 . 10 . 2007 .

(2) See , Niht Ali Ozcan . " Terrorism Monitor . Vol.6 issue 23 " 2008 . P 2

(3) www. Reuters . com Jan. 23 .2009 .

القانون الدولي وعلى الرغم من قيام الدولة (أ) بمحاولة إنهاء هذا الانتهاك بالطرق السلمية إلا أن الدولة (ب) لا توقف عن ذلك الانتهاك. فتضطر الدولة (أ) إلى القيام باستخدام الوسائل التي تردع الدولة (ب) ، ومنها استخدام القوة، كي تنتهي ذلك العمل المُضِر بها وتدافع عن نفسها وينصب عمل الدفاع الرادع على أهداف ذات صلة بعمل الدولة (ب) وبشكل متناسب مع خطورة العمل الأول.^(١)

فبالنسبة إلى تركيا فان مقاتلي حزب العمال مستمرين بالهجمات على الأراضي التركية، وعلى الرغم من قيام تركيا بمحادثات ولقاءات مع الحكومة العراقية والولايات المتحدة وحكومة إقليم كردستان بهذا الخصوص إلا أنهم لم يقوموا بإيقاف تلك الهجمات ، لهذا عندما تجد تركيا ان الظرف يضطرها إلى الدفاع عن نفسها فتقوم بضرب وقصف جميع مصادر الإمدادات للمقاتلين وجميع المؤسسات المدنية والعسكرية التي تكون عوناً أو مساعدة لهم ، فتواجههم في مناطق سكنية أو منشآت مدنية تتحول بحكم قانون الحرب إلى أهداف عسكرية أمام القوات التركية.^(٢) كما قد تلجأ إلى ضرب الطرق والجسور المؤدية إلى معسكراتهم وقواعدهم، ولا تتحمل المسؤولية بموجب إجراء الدفاع الرادع هذا داخل الأراضي العراقية.

عليه لا يجب الخلط بين إجراء المتابعة (المطاردة) (La poursuite sur terre) الذي كانت ولا زالت تطبقه القوات التركية في الأراضي العراقية، وبين إجراء الدفاع الرادع (Les Represailles) الذي لم تعلن تركيا عن تطبيقه إلى الآن.

ثانياً - تكيف غارات تركيا على شمال العراق :

منذ أكثر من عقدين والنزاع المسلح بين القوات التركية وحزب العمال الكردستاني يدور على الحدود العراقية - التركية وفي داخل الأراضي العراقية بنفس الوسائل والأساليب القتالية، بفارق طفيف بين حجم غارة وأخرى.

لهذا سنأخذ إحدى غارات الجيش التركي على مواقع حزب العمال داخل الأراضي العراقية كمثال لنحللها من الناحية القانونية فضلاً عن ردود أفعال ردود أفعال المجتمع الدولي عليها.

الغارة العسكرية (شمس):

(1) Rousseau , Ch. , Le droit des conflits armes , Paris 1983. P. 7 et s.

(2) op. cit . P. 67 .

في ٢١ شباط ٢٠٠٨ شنت القوات التركية غارة عسكرية أطلقت عليها اسم (شمس)، وهدفت إلى تدمير البنية التحتية العسكرية والاقتصادية لمقاتلي حزب العمال. وبدأت بالقصف الجوي والمدفعي بعمق عشر كيلومترات داخل الأراضي العراقية لمواقعهم.

وفي يوم العملية نفسه ابلغ الرئيس التركي كول الرئيس العراقي الطالباني موجزاً له عن العملية ودعاه لزيارة تركيا. وابلغ رئيس وزراء تركيا رئيس الوزراء العراقي ليلاً عن بدء العملية الأرضية. وبعد ذلك ابلغ الرئيس بوش بالعملية.

وفي يوم ٢٥ شباط توغلت القوات التركية قرابة ١٨ كيلومتر داخل الأراضي العراقية، وادعت بهدم سبع معسكرات وعدد من الجسور. ودار قتال عنيف في مدخل وادي الزاب. وفي يوم ٢٧ / شباط أرسلت تركيا مزيداً من القوات إلى داخل العراق. واستمرت الغارة ستة أيام وعن مرأى من الرأي العام الدولي.

لنحلل وقائع هذه الغارة العسكرية (شمس) وبعض تصريحات صدرت من أطراف العلاقة بها وبعض المنظمات الدولية ودول أخرى، وذلك من وجهة نظر القانون الدولي، يمكن ان نبين ما يأتي:

١. لتركيا علاقات مع العراق والولايات المتحدة تكون عنصراً مهماً في ستراتييجيتها العامة. فعلى الرغم من وضعها السياسي المعقد وما صادفها من مواقف عسكرية صعبة بسبب حزب العمال، إلا أنها لم تطالب العراق والولايات المتحدة - خلال احتلالها للعراق - بتطبيق القانون الدولي بخصوص تقصيريها تجاه العمليات العسكرية التي يشنها مقاتلو حزب العمال ضدها فتحملهما المسؤولية الدولية او التهديد بقيام ما يخلوها به القانون الدولي في الدفاع عن نفسها،^(١) إلا أنها اعتمدت الدبلوماسية المتهادنة معهما محافظة على علاقاتها الايجابية والاتفاقات مع العراق والولايات المتحدة التي اقتصرت تقريباً على التعاون الاستخباراتي.

٢. كان لغارة (شمس) طبيعة قانونية مزدوجة وطبعاً لم تعلن عنها تركيا: أولاً: أنها غارة عسكرية تكيفها القانوني هو تطبيق (المتابعة الأرضية) لجماعات مسلحة تشن عليها عمليات عسكرية عبر حدود الدول المجاورة التي لا تقوم بواجبها القانوني بإيقاف تلك العمليات. ومع هذا فقد حصلت تركيا على موافقة العراق بشكل مباشر وقانوني - اتفاقات - أو بأخذ الضوء

(1) Brownlie , Ian . ' International Law and the Use of Force by States > Oxford . 1963. P. 365 .

الأخضر أثناء المحادثات، ومن الولايات المتحدة أيضاً بمطاردة مقاتلي حزب العمال داخل الأراضي العراقية. فهذا الإجراء يشمل من الغارة العسكرية (شمس) العمليات التي استهدفت المعسكرات والربايا القريبة من الحدود العراقية - التركية.

ثانياً: تضمنت غارة (شمس) عمليات عسكرية تكيف على أنها إجراء دفاع رادع (represailles) فالحملة العسكرية توغلت داخل الأراضي العراقية إلى عمق أكثر مما هو مقبول أرضاً وجواً مستهدفة خمسة جسور ومنشآت داخل القصبات كانت تستخدمها قيادات حزب العمال الكردستاني وبسبب المواجهات والقصف فقد وقع ضحايا ابرياء من المدنيين. وكان هذا الإجراء رد على عدم قيام الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان بما كانت تطالب به الحكومة التركية من تحجيم نشاط حزب العمال ومقاتليه. ولكن لم يُستجاب لها هذا المطلب.^(١)

وكرد فعل على هذه الغارة فقد أدانتها حكومة إقليم كردستان وطالبت بالسحب الفوري للقوات التركية، واقترحت إجراء محادثات بين حكومة العراق وتركيا والولايات المتحدة وحكومة إقليم كردستان. كما صرح رئيس وزراء إقليم كردستان في ٢٨ شباط ان الهجوم التركي ربما كان يهدف إلى منطقة كردستان العراق وليس بالضبط إلى حزب العمال الكردستاني.

وقد احتجت حكومة العراق عبر القائم بالأعمال التركي في بغداد. كما صرح ناطق رسمي " ان موقفنا هو: يجب على تركيا احترام السيادة العراقية وتجنب أي عمل عسكري يمكن ان يهدد الأمن والاستقرار " ان هذا التصريح يظهر ان الناطق الرسمي لم يطلع على القانون الدولي.

" اما الولايات المتحدة ، فخلال الأشهر التي كان يجري الإعداد للغارة، فقد أعربت مراراً عن اهتمامها بأن عملاً عسكرياً واسعاً في شمال العراق له القدرة على زعزعة الاستقرار في المنطقة، وهي تساند حق تركيا في الدفاع عن

(١) " بين أكراد العراق بأنه ليس لديهم ما يقومون به تجاه حزب العمال. ولولا الكهراء والوقود والطعام والأموال والسلاح والتعزيزات التي تتدفق عبر الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني المسيطرين على الإقليم ، لانهارت مجموعة المعسكرات ومعتقل جبل قنديل المخاط بالحدود الدولية. " ان الحزب الديمقراطي متضامن مع حزب العمال، فمثلاً يعيش بشكل آمن قائد حزب العمال (Murat Karayilan) في منطقة بارزان في إقليم كردستان ". (The Washington institute op cit Dec. 2007)

نفسها ضد المتمردين. وهي مستمرة في الضغط القوي على تركيا لتحذ من طول واتساع الغارة " (١)

ثم لئلا تأخذ أمثلة من تصريحات صدرت من منظمات دولية وبعض الدول الأخرى بخصوص هذه الغارة والتي يفسر محتواها من وجهة نظر القانون الدولي أنها تتعلق بإجراءين اثنين كما سنبين لاحقاً.

الأمم المتحدة: أطلق الأمين العام للأمم المتحدة (بانكي مون) تصريحاً طالب فيه تركيا " ان تبذل مجهوداً في إيقاف حملتها ، واحترام الحدود الدولية في قسم تركيا وإنهاء حملات عناصر حزب العمال في تركيا في الحال "

الاتحاد الأوروبي: صرح ناطق باسم المفوضية الأوروبية " ان الاتحاد الأوروبي يتفهم حاجة تركيا لحماية سكانها من الإرهاب ، وان عليها ان تتوقف عن اتخاذ أي عمل عسكري غير متناسب، وان تحترم حقوق الإنسان وقواعد القانون "

روسيا: عبر وزير خارجية روسيا عن أمله بأنه يمكن إيجاد حل سياسي يحترم السيادة العراقية والأمن الإقليمي، لذا يمكن أيضاً ان يعترف – الحل السياسي – بأهمية عدم السماح بأن يستعمل إقليم أية دولة كمحطة انطلاق للنشاط الإرهابي ضد جيرانها.

المملكة المتحدة: صدر عن وزارة خارجية المملكة المتحدة " نحث تركيا على الانسحاب من الإقليم العراقي بأقرب وقت ممكن، واتخاذ أكثر ما ممكن من الحذر لتجنب ما يسبب إضراراً للسكان المدنيين.

" صدر عن وزارة خارجية المملكة المتحدة " نحث تركيا على الانسحاب من الإقليم العراقي بأقرب وقت ممكن، واتخاذ أكثر ما ممكن من الحذر لتجنب ما يسبب أضراراً للسكان المدنيين.

استراليا: صرح وزير خارجية استراليا السيد ستيفن سميث طالباً من تركيا احترام السيادة العراقية والانسحاب بأقرب وقت ممكن.

ألمانيا: وزارة الخارجية الألمانية تحث تركيا على عدم تصعيد التوترات الإقليمية. (٢)

ان التصريحات المذكورة آنفاً يمكن تقسيمها إلى قسمين: الأول: لها تفسيرها القانوني على أنها (مطاردة) وبنفس الوقت على إجراء الدفاع الرادع. فمثلاً تصريح وزير خارجية روسيا كان واضحاً بوصف العملية بأنها حق لتركيا بأن تقوم بهذه الحملة لأنها تهاجم مراراً من الأراضي العراقية، وبالوقت نفسه

(1) Turket – Iraq talks on PKK. " Fail " www. english, aljazeera . net

(٢) هذه الاقتباسات لتصريحات المنظمات والدول المذكورة أخذت عن:

www. en.Wikipedia . org – The 2008 turkish incursion into northernIraq .

يناشدها باحترام السيادة العراقية أي عدم التوسع في عملياتها التي تتجاوز ما هو مقبول قياساً مع خطورة هجمات (الإرهابيين)، ذلك لأنها شملت بعض المؤسسات والقصابات التي يتواجد فيها من أعضاء حزب العمال وقادتهم. وهذا هو عنصر التناسب في إجراء الدفاع الرادع. وقد أيد هذه الفكرة الناطق باسم المفوضية الأوربية آنف الذكر " وعليها (أي تركيا) ان تتوقف عن اتخاذ أي عمل عسكري غير متناسب ... "

القسم الثاني: هي تصريحات سياسية لا تنهض على قواعد قانونية كي توازن بين المسؤولية ونوعية الإجراء . فمثلاً وزير خارجية استراليا يطالب تركيا باحترام السيادة العراقية والانسحاب بأقرب وقت ممكن، دون ان يتطرق إلى حق تركيا في الدفاع عن نفسها بإيقاف الهجمات على أراضيها.

الخاتمة :

لقد اتخذ حزب العمال الكردستاني من شمال العراق موطناً له حيث مقراته التي وصل منها إلى بعض القصابات، ومعسكراته المقامة في المناطق الجبلية الوعرة. ولم يعد الآن بمقدور الحكومة المركزية - نظراً لظروفها الحالية - ولا لحكومة إقليم كردستان - بمقتضى الدستور - إخراجهم من الأراضي العراقية. لا بل تصدر من حين لآخر تصريحات تتناقضها الأخبار عن بعض قياديينهم تخص الشأن العراقي الداخلي فيما يتعلق بإقليم كردستان.

ان استمرار بقاء حزب العمال ومقاتليه على الأراضي العراقية واستمرارهم بعملياتهم العسكرية ضد تركيا سيجبر العراق على تحمل غارات القوات التركية ضدهم وذلك بموجب حق المتابعة واستخدام إجراء الدفاع الرادع، لتدافع عن نفسها.

مراجع البحث :

المصادر العربية :

١. حامد محمد عيسى . القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني الى الغزو الاميكي . مكتبة متبولي . ٢٠٠٥ .
٢. عصمت ج . عصمت . حزب العمال الكردستاني . تقرير استانبول . ١٩٩٢ .
٣. مقابلات صحفية . هكذا تكلم أوجلان . أثنا ١٩٩٩ .

٤. المكتب السياسي . الحزب الديمقراطي الكردستاني . "حزب العمال الكردستاني ودوره في حركة التحرر القومي الكردستاني" ١٩٩٦ .
٥. ميخائيل م. جونز . الاكراد ومستقبل تركيا . ترجمة د. سعاد محمد ابراهيم . السليمانية ٢٠٠٧ .
٦. يوسف ابراهيم الجهماني . أوجلان . تركيا والاكرد . دمشق ١٩٩٩ .
- المصادر الأجنبية :**
الكتب :

1. Brownlie, I., International Law and the use of Force by States, Oxford. 1963.
2. Dallier et Pillet. Droit International Public. Paris. 1999. 6ed.
3. Dictionnaire de la terminologie du Droit International. Paris. Sirey. 1960.
4. Lauterpacht., Recognitionin Internatioal Law, 1947. mentioned by Bishop, W, Law cases&Materials, Boston. 1971.
5. Meyrowitz, H., Le Principe de l'Egalitedes Belligerants devant le Droit de la Guerre, Paris, 1970.
6. Niht Ali Ozcan "Terrorism Monitor. vol. 6 issu 23" 2008.
7. Rousseau, Ch., Le Droit des Conflits Armees, Paris 1983.
8. Scelle,G., Precie de Droit des Gens, Paris 1932.
9. The Wikipedia Encyclopedia "Kurdstan Workers Partie".

من الانترنت :

١. وفيق السامرائي " الاتراك والاكرد. بين تعقيدات الخيارات والاحتمالات الصعبة " ٢٠/١٠/٢٠٠٨ . comwww.almukhtasar .
2. Chris Kutshera. "Mad Dreams of Independence". www.Todayzaman.com.
3. CNN Turk. Dece. 30. 2008.
4. Croker US Ambassador to IRAQ. Spesks at the new embassy in Baghdad. Nov. 5 2008. AFP/ Pool /File.
5. Iraq and Turkey seal an accord to combat Kurdish rebels. International Herold Tribune. Sep. 22. 2007. www.highbeam.com.
6. "Iraq to take action against PKK" Istanbul CNNInt. Nov. 3.2007.
7. The Washinton Institut For Near East Policy. www.Washingtoninstitut.org.
8. The 2008 turkish incurtion in to north Iraq.www.en.Wikipedia.org.
9. Today Zaman. Oct.24.2008.
10. Turkey wins Iraq, backing on PKK. www.Totalforat.com.

11. www.Englishaljazira.net.
12. www.news Xinhuant.com. Oct.27.2007.
13. www.Reuters.com. Jan.23.2009.